دور الاقتصاد في بناء الدولة
مصر نموذجاً

الأستاذ الدكتور/ محمد يونس عبد الحليم
أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة بجامعة الأزهر
مصر

يعتقد البعض أن الديمقراطية تصلح لأي بلد ولكل ظرف، وأنها أقصر سبيلٍ لتحقيق التنمية والرفاهية والسلام، ربما انطلاقًا من قناعاتٍ مُسْبَقَة تقتضي أن التنافس الانتخابي سيجلب مسئولين قابلين للمحاسبة من قِبل الجماهير، ولكن هذا الطرح المثالي تقابله رؤية أخرى تقول: إن بناء الدولة مقدم على الإجراءات الديمقراطية باعتبار أن البناء خطوة ضرورية لحماية المواطنين من المخاطر الداخلية والخارجية، ولتأمين الحاجات والخدمات الضرورية للسكان، وهناك عدة أبحاث تؤيد كلا الطرحين لبناء الدولة، ومن أبرز ما تميزت به الحضارة الإسلامية تفاعل جميع القيم والتعاليم الإسلامية فيها، والتي تشمل أمور الحكم، والإدارة، والاجتماع، والاقتصاد، وكل ما يتصل بتنظيم أمور الدولة، والتي هي المحتوى العلمي لقيم الحضارة.

وتهتم أغلب العلوم التي عرفها الإنسان- منذ قديم الزمن حتى الوقت الحالي- بالوصول إلى حلولٍ أو تفسيراتٍ توضح قضايا أو تعالج مشكلات محددة، فلاشك أن الأفكار الاقتصادية قديمة قدم الإنسان نفسه، ومنذ صدور الأمر الإلهي إلى سيدنا آدم بالهبوط من

الجنة إلى الأرض، وذلك بهدف إعمار الكون والسعي في طلب الرزق، فإن هذا يعني ببساطة الحث على " العمل والإنتاج" وهما أساسا الاقتصاد، واعتبارًا من هذا التاريخ والإنسان في صراع مع الطبيعة، يحاول إخضاعها لسيطرته وتسخيرها لخدمته، وذلك بأن يستخرج منها كل ما يكفي احتياجاته ويُشبع رغباته، وقد ترتب على ذلك أن واجهته العديد من المشكلات الاقتصادية، وهو في سعيه المستمر للتغلب على هذه المشكلات وتطوير قواه الإنتاجية نشأت العديد من الأفكار الاقتصادية، والتي تعد نتاج الممارسة العملية، فمنذ انتشار العمل والإنتاج في حياة الإنسان ظهرت العديد من الأنظمة الاقتصادية.

وطُبِقت هذه الأنظمة بناءً على طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة في كل مجتمع بشري، مما أدى إلى تطور تاريخ الاقتصاد في حياة الشعوب، واهتم الاقتصاد بصفته علمًا من العلوم بالبحث عن العلاقات التي تجمع بين البشر ورغباتهم وحاجاتهم، والموارد والوسائل التي توفرها لهم، ومن هنا ظهرت أهمية علم الاقتصاد وموضوعه الرئيس الذي حرص على دراسة هذه العلاقات، والتي تحولت بدورها إلى مشكلة اقتصادية مع مرور الوقت؛ بسبب كثرة حاجات الإنسان مع قلة أو ندرة الوسائل أو الموارد الخاصة بها، فالاقتصاد هو : دراسة الموارد النادرة ودورها في تحقيق الحاجات، كما يُعَرف الاقتصاد أيضًا بأنه: البحث عن الكيفية أو الطريقة المناسبة للاستفادة من الموارد واستغلالها وفقًا للنمط الذي يناسب المجتمعات وحاجاتها؛ حيث إن علم الاقتصاد يحرص على إيجاد أفضل البدائل المناسبة لمعالجة الموارد القليلة، والسعي إلى تفسير الظواهر الاقتصادية، وتوقع الأحداث المؤثرة في مستقبل الاقتصاد.

وتعد التنمية الاقتصادية من أهم العوامل والعناصر المؤثرة في الاقتصاد، حيث تشمل جميع الوسائل التي تسهم في تغيير البناء الاقتصادي؛ مما يؤدي إلى نقل الحالة الاقتصادية القومية في دولة معينة من انخفاض في كفاءة الإنتاج إلى تطور في المستويات الإنتاجية وبناء الدولة.

أولاً: مفهوم عملية بناء الدولة:

يُعد مفهوم عملية بناء الدولة مفهومًا تقليديًّا وحديثًا في آنٍ واحدٍ؛ ذلك أن المفهوم التقليدي – الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة،

والذي تزامن مع موجة استقلال الدول من نير الاستعمار- كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن، وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية، إلا أن مفهوم عملية بناء الدولة – الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة – ركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرًا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمشاركة المجتمعية، والإصلاح السياسي والاقتصادي، ومن ثَمَّ يتوجب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها، وذلك من خلال إعادة هندسة هذه الدول سياسيًّا واجتماعيًّا، لتمكينها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي، فهندسة بناء الدول- التي برزت بعد الحرب الباردة- صاحبت انهيار مفهوم الدولة في مناطق عدة من العالم، وانطوى انهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي.

لقد تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظرًا لتداخل مرتكزاتها من جهة، واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى، فيعرفها "فرانسيس فوكوياما " بأنها : " تقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي؛ ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها، وهذا المعنى يحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع؛ للقيام بالوظائف التطورية للنظام من : تغلغل، وتكامل، وولاء، والتزام، ومشاركة، وتوزيع، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي" [1].

ويذكر تشارلز تيلي عام ١٩٧٥م أن بناء الدولة: هي عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة، أيضًا يشير التقرير الأوروبي حول التنمية لعام ٢٠٠٩م بأن هذه العملية تركز على بناء شرعية مؤسسات الدولة، وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها: الأمن، والعدالة، وسيادة القانون، فضلاً عن: التعليم، والصحة، والتي تلبي جميعها تطلعات المواطن، لكن هذه القدرة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، بل تختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى

أخرى، وهذا ما يظهر جليًّا في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

ويذكر معهد " التنمية لما وراء البحار"، أن عملية بناء الدولة تتجه إلى الإجراءات التي تتداولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة؛ لإنشاء أو إصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة، وهو مصطلح يتعلق بالعملية السياسية الفعّالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة، وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهة أخرى.

وفي السياق نفسه تعرف " مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية" عملية بناء الدولة بأنها: عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة؛ من خلال علاقات الدولة بالمجتمع، ومن هنا يخضع موضوع بناء الدولة للاحتياجات الداخلية والأوضاع الخارجية.

أما المنظور التاريخي لعملية بناء الدولة، فيرى أن هذه العملية هي نتاج للجهود التاريخية لمواجهة سلسلة من المشاكل الحاسمة مثل: الدفاع ضد العدوان الخارجي، والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الأمن الغذائي.

لقد ساعدت الطريقة التي تمت بها معالجة هذه المشاكل على تفسير الاختلافات بين المؤسسات السياسية للدول، وأثبتت أن عملية بناء الدولة تميل إلى أن تكون عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة وقوة لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك.

ثانيًا : مراحل تطور اقتصاد بناء الدولة :

تقوم نظرية التطور التي طرحها " كولاين كلارك" على تحقيق العدالة في التوزيع بما يتناسب مع منحنى العمل، وتوزيع (العمالة) بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، طبقًا لحالة النمو الاقتصادي المتحقق، ومستوى العدالة في توزيع الدخول (عوائد عوامل الإنتاج)، فأي دولة يجب أن يمر اقتصادها بهذه المراحل، بحيث تتوزع العمالة في البدء في قطاع الزراعة؛ على اعتبار أن هذا القطاع يشكل أهمية نسبية كبيرة في الناتج القومي، وذلك من خلال تمركز قوة العمل في الزراعة (قطاع واسع يستوعب

العمالة)، فعندما تتوجه النفقات الاستثمارية تجاه هذا القطاع ستؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج القومي (GNP)، فيرتفع نصيب الفرد من الدخل، وينعكس على وضع العامل الزراعي، ويزداد الطلب على القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى سحب العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، وبصورة تدريجية وفق الطلب على قوة العمل في هذا القطاع، دون أن يؤثر ذلك في القطاع الزراعي، ويتم إدخال العمالة في قطاع الصناعة في دورات تأهيلية وتدريب مستمر لكسب الخبرة بالعمل، وصولاً إلى الكفاءة، مما يرفع من أداء الإنتاج الصناعي، وبالتالي مساهمة العمالة في الناتج القومي (GNP)، بما يحقق ارتفاعًا في الدخل القومي، أي ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، مما يثمر عن تحولات بنيوية (هيكلية) في مفاصل الاقتصاد القومي، وهو ما يدفع إلى التحرك في الطلب باتجاه (قطاع الخدمات) بعدما أشبع الأفراد حاجاتهم الاستهلاكية (الزراعية والصناعية)، ليبحثوا عن هيكل جديد لتلبية طلباتهم ورغباتهم من نمط القطاع الخدمي.

وبذلك تتحرك قرارات الدولة الاستثمارية في سحب قوة العمل الفائضة في القطاع الصناعي وليس الزراعي صوب القطاع الخدمي، لاعتبارات مهمة، وهي أن القطاع الصناعي ذو عمالة ذات كفاءة ومؤهلة للعمل في القطاع الخدمي، وهو يعتبر قمة الهرم في قطاعات الاقتصاد القومي، وبالتالي فهو يمثل أعلى مستوى من مستويات التطور والنمو الاقتصادي، وهو ما يحصل في الدول المتقدمة، فالقطاع الخدمي مؤشر كبير للتقدم في مختلف مفاصل الاقتصاد، كما أن التهديدات الأمنية العابرة للحدود (الإرهاب) تفرض علينا إعادة بناء الدولة فى كافة قطاعاتها، وإنشاء قطاعات جديدة، وإدخال تحسينات جديدة على القطاعات القائمة.

ثالثًا : المشروعات القومية ودورها في بناء الدولة:

أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، أن حجم المشروعات الكبرى التي نُفِّذت خلال السنوات الأربعة الماضية في مختلف القطاعات، أعادت تشكيل خارطة مصر التنموية وبناء دولة عصرية، وأسهمت بقدر كبير في الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن المصري من أقصى الصعيد وحتى الدلتا، إضافة إلى إتاحة فرص العمل للشباب، وجذب المزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية.

وأضاف رئيس الوزراء أن ما أنجز هو في واقع الأمر نتاجُ إرادة سياسية قوية للإنجاز،

رغم التحديات، ومتابعة دءوب، من الرئيس عبد الفتاح السيسي، إضافة إلى جهدٍ مخلصٍ للحكومات المتعاقبة على مدار السنوات الأربعة المنقضية، والتي عملت جميعها وفق خارطة طريق وطنية، وبرنامج طموح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤكدًا أن الحكومة الحالية تضع على عاتقها مسئولية استكمال ما يتم تنفيذه من مشروعات خدمية وتنموية في توقيتاتها المقررة، انطلاقًا من إيمانها بأن مصر في سعيها نحو المستقبل، تنفض عن كاهلها غبار الماضي، وتسابق الزمن والعصر، وتصنع بسواعد أبنائها واقعًا جديدًا للدولة المصرية يلبي الطموح في مستقبل أفضل.

وقد تناول الكتاب الصادر عن مجلس الوزراء المصري (مصر: التحدي والإنجاز) بيانًا تفصيليًّا للمشروعات التي تم تنفيذها خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤م وحتى يونيو ٢٠١٨م، والتي يبلغ عددها ٧٧٧٧ مشروعًا بتكلفة تصل إلى ١,٦١ تريليون جنيه، ولفت إلى أن تروس العمل في تنفيذ المشروعات الخدمية والتنموية لن تتوقف عن الدوران، حيث يجري حاليًا تنفيذ نحو ٣٣٩٢ مشروعًا بتكلفة ١,١٣ تريليون جنيه، كما من المخطط أيضًا تنفيذ ٤١٣١ مشروعًا، وسوف يتضح لنا من خلال البيانات والأرقام الواردة دور المشروعات القومية المختلفة في كافة قطاعات الاقتصاد المصري:

قطاع الكهرباء:

تمكنت الدولة من مواجهة ظاهرة انقطاع التيار الكهربائي، حيث قامت بتنفيذ نحو ١٦٩ مشروعًا، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي ٣٠٨ مليارات جنيه، أسهمت في زيادة القدرات الكهربية للشبكة القومية لكهرباء مصر إلى ٥٢٠٠٠ ميجا وات، ففي مجال توليد الكهرباء نُفذ ١٧ مشروعًا شملت محطات إنتاج الكهرباء المركبة والبخارية والغازية، بالإضافة إلى محطات الطاقة الجديدة، والمتجددة والطاقة المائية .

وتضمنت تلك المشروعات أكبر ثلاث محطات مركبة لإنتاج الكهرباء بقدرات إجمالية ١٤٤٠٠ ميجاوات، وهي: محطة كهرباء بني سويف، ومحطة كهرباء العاصمة الإدارية، ومحطة كهرباء البرلس، كما شملت المشروعات أربع محطات بخارية بقدرات إجمالية ٤٨٤٠ ميجاوات وهي: العين السخنة، وشمال الجيزة، والسويس، وعتاقة .

وفي مجال نقل وتوزيع الكهرباء، أقيمت عشر محطات غازية بقدرات إجمالية ٤٩٩٢ ميجاوات، وتم تدعيم شبكة النقل للجهد الفائق والعالي بزيادة سعة المحولات، وتدعيم شبكة الجهد المتوسط والمنخفض بزيادة سعة المحولات، إلى جانب زيادة أطوال الخطوط والكابلات للجهد الفائق والعالي بمقدار ١١ ألف كم، وزيادة أطوال الخطوط والكابلات الجهد المتوسط والمنخفض بمقدار ٢٥ ألف كم، فضلاً عن إنشاء شبكات توزيع جديدة، وإعادة تخطيط الشبكات، وتركيب ٤,٦ مليون عداد مسبوق الدفع، وحرصت الدولة على القيام بأعمال صيانة المحطات القائمة وتوفير الوقود اللازم للتشغيل، وهو ما أسهم في سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

قطاع البترول:

عملت الدولة على توفير جميع مصادر الطاقة المطلوبة لإقامة المشروعات الاستثمارية والتنموية والخدمية، وعليه فقد تم تنفيذ عدد من المشروعات بلغت نحو ٦٩ مشروعًا، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ٧٢٨ مليار جنيه، وهو ما أسهم في تحقيق عائد اقتصادي، وتوفير منتجات بترولية لتلبية احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض، ما أدى إلى إعطاء دفعة للاقتصاد القومي.

وأسفرت جهود وزارة البترول للارتقاء بهذا القطاع الحيوي عن توقيع ٦٣ اتفاقية، وطرح ثلاث مزايدات أسفرت عن ترسية ١١ قطاعًا بمنح توقيع ١٣٦,٧ مليون دولار، وتوقيع ٣٤ عقدًا بمنح تنمية بقيمة نحو ١٩,١ مليون دولار، هذا إلى جانب العمل على خفض المستحقات المتراكمة للشركات إلى ٣,٣ مليار دولار في ٣٠ من نوفمبر ٢٠١٧م، وتحقيق ١٨٦ اكتشافًا بترولياً جديدًا، وكذا العمل على تحقيق الاستقرار الكامل؛ حيث تم توفير ٢٧٠مليون طن مواد بترولية قيمتها بالأسعار العالمية ١٠٥ مليارات دولار، وزيادة عدد الموانئ لاستقبال البوتاجاز، والبدء في استيراد الغاز المسال.

وبلغ عدد المشروعات التي تم تشغيلها لتنمية حقول الغاز والزيت ٢٦ مشروعًا لإضافة ٤,١ مليار قدم مكعب غاز يومياً، و٤٠,١ ألف برميل زيت، بإجمالي استثمارات ١٣,٢ مليار جنيه، حيث ارتفعت الاستثمارات من ٤,٩ إلى ٨,٨ مليار دولار، وهو ما أسهم في زيادة الطاقة

الإنتاجية من ٣,٧ إلى ٥,٧ مليون طن سنويًا، ويأتي في مقدمة تلك المشروعات مشروع تنمية حقل "ظهر" بتكلفة كلية تتجاوز الـ٤٥ مليار دولار، الذي يعتبر أحد أهم مشروعات التنمية، هذا إلى جانب مشروع تنمية منطقة نيدوكو «نورس»، بتكلفة حوالى ٢٩٠ مليون دولار، وذلك من خلال إعادة إنتاج الغاز من هذه المنطقة- بعد التوقف- عن طريق حفر عدد من الآبار، وقد وصل معدل الإنتاج حاليًا إلى حوالي ١,١مليار قدم مكعب يوميًا.

كما حرصت الدولة على وضع خطة لتطوير معامل التكرير حيث تم تنفيذ ثلاثة مشروعات لتطوير معامل تكرير البترول ، هذا إلى جانب تنفيذ العديد من المشروعات في مجال البنية الأساسية، والتي شملت إقامة ١٤ خطًا لنقل الخام بإجمالي أطوال ٥٧٦ كم ، كما أنه جاري تنفيذ سبعة خطوط بأطوال ٤٥٨ كم، إلى جانب تنفيذ عدد من صهاريج التخزين، وتنفيذ ٢٠ خطًا لنقل الغاز بطول ٤٠٨ كم .

وحول مشروعات التكرير والبتروكيماويات، تمت الإشارة إلى مشروع توسعات شركة موبكو (الإنتاج ١و٢) بتكلفة تقدر بنحو ١,٩٦ مليار دولار، والذي يعد أحد المشروعات البارزة في قطاع البتروكيماويات، حيث أسهم في إنتاج نحو ١,٣٨ مليون طن سنويًا من اليوريا، فضلاً عن ٨٠ ألف طن سنويًا من فائض الأمونيا، هذا بالإضافة إلى مشروع برج التقطير المبدئي بشركة ميدور، والذي يهدف إلى تخفيف الأحمال على فرن وحدة التقطير الجوي القائمة حاليًا، وزيادة الطاقة التشغيلية الحالية للمعمل لتصل إلى ١١٥٪، هذا إلى جانب إنشاء مشروع وحدة استرجاع الغازات بشركة أسيوط، والذي أدى إلى زيادة إنتاج البوتاجاز الحالي بنحو ١٨ ألف طن/سنة، بالإضافة إلى إنتاج نحو ٣٨٢ ألف طن سنويًا من النافثا المثبتة، وتبلغ طاقة التغذية للمشروع ٤٠٠ ألف طن يوميًا نافثا خفيفة.

وأشار الكتاب إلى زيادة معدل توصيل الغاز الطبيعي ليصل إلى ٢,٦ مليون وحدة خلال الأربع سنوات الحالية بالمقارنة بـ ٢,٤ مليون وحدة من ٢٠١٠م/ ٢٠١٤م، كما أوضح أنه فيما يتعلق بمشروعات الثروة المعدنية، فقد تم إصدار ما يقرب من ٣٦٠ عقد استغلال وتراخيص، كما تم صدور قانون الثروة المعدنية الجديد.

مصر على طريق التحول إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الغاز:

تشهد مصر حاليًا تغيرات جوهرية تبشر بمستقبل أفضل في كافة المجالات، حيث تبرز الطاقة كقاطرة لتحقيق هذه التطلعات، ذلك أن توفير الإمدادات الآمنة للطاقة يعتبر المحرك الرئيس لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار شهدت مصر مؤخرًا اكتشافات ضخمة في مجال الغاز؛ من شأنها تغطية كافة احتياجات السوق المحلي، فضلاً عن أن تلك الاكتشافات هي بمثابة ركيزة أساسية تتكامل مع غيرها من العوامل لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتصدير الغاز الطبيعي خلال المرحلة القادمة.

وتعد هذه القاعدة العريضة من اكتشافات الغاز بمثابة القوة الدافعة لأن تصبح مصر مركزًا إقليميًّا للطاقة خلال السنوات القليلة القادمة، ولتنطلق نحو تطوير بنيتها التحتية من : موانئ، وخطوط نقل، ومعامل تكرير، وصناعات كيماوية، بالإضافة إلى الكوادر البشرية.

ويعتبر تحول مصر لمركز إقليمي لتداول وتجارة البترول والغاز مشروعًا إستراتيجيًّا تم وضعه كبرنامج رئيس في مشروع تطوير وتحديث قطاع البترول، وذلك في ظل امتلاك مصر العديد من المقومات التي تؤهلها للقيام بهذا الدور.

مصر تدخل عصر توليد الكهرباء من الطاقة النووية:

دخلت مصر رسميًّا عصر الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بتوقيعها وثيقة العقود النهائية بإنشاء وتشغيل أول محطة للطاقة النووية بمدينة الضبعة بين وزير الكهرباء المصري وشركة روس أتوم ROSATOM الروسية خلال زيارة الرئيس الروسي لمصر في ديسمبر ٢٠١٧م ؛ لتصبح في مصاف الدول التي تمتلك طاقة نووية نظيفة، مما يتيح لمصر درجة أكبر من التنوع في مصادر الطاقة، ويقلل اعتمادها على النفط والغاز الأكثر عرضة لتقلبات الأسعار، الأمر الذي يدعم مسيرة التنمية، خاصة بعد أن أصبحت الطاقة النووية تدخل في معظم المجالات العلمية، والطبية والزراعية، والصناعية.

الطاقة المتجددة (الشمس – الرياح):

– محطة بنبان بأسوان :

وهي أحد أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم، حيث تتبنى الدولة إستراتيجية طموحة للتنمية، ما يستدعي توافر موارد ضخمة للطاقة، ومن ثم سعت الحكومة للتركيز بصورة أكبر على مصادر الطاقة البديلة، وفي مقدمتها الطاقة الشمسية، والطاقات المتجددة بشكل عام، ضمن أهداف إستراتيجية الطاقة للدولة ٢٠٣٥م.

– محطات الرياح :

وتعد طاقة أمل لتنمية مصادر الطاقة في مصر، حيث سجلت السنوات الأخيرة تنامي التوجه العالمي نحو استغلال الطاقة النظيفة، والاهتمام بالبعد البيئي، لاسيما في ظل محدودية موارد الطاقة التقليدية، وفي هذا الإطار عمدت مصر إلى تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية بما يحقق تعظيم الاستفادة من الموارد المحلية؛ لتتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، ومنها : طاقة الرياح؛ لما تتمتع به من صفة الاستدامة والاستقرار النسبي في الأسعار، وفي هذا الإطار تستهدف إستراتيجية مصر للطاقة ٢٠٣٥م الارتقاء بإجمالي القدرات الإنتاجية من طاقة الرياح وصولاً إلى نحو ٢٠,٦ جيجا وات في عام ٢٠٣٤م/٢٠٣٥م.

قطاع النقل:

تم تنفيذ ما يقرب من ٣٨٣ مشروعًا، وذلك في إطار اهتمام الدولة بقطاع الطرق والكباري؛ لاستيعاب حجم حركة النقل المتزايدة، مع تحقيق السيولة المرورية، علاوة على خدمة المشروعات القومية : العاصمة الإدارية الجديدة، ومشروع المليون ونصف مليون فدان، ومدينة العلمين الجديدة ، وتطوير ما يقدمه هذا القطاع من خدمات عبر شبكة الطرق السريعة لنحو ٢٠ مليون راكب يوميًّا، والمساهمة في نقل حوالي ٤٥٠ مليون طن سنويًّا من البضائع، عبر تنفيذ ٣١٤مشروعًا بإجمالي استثمارات تقدر بنحو ٨٥ مليار جنيه، شملت إنشاء وازدواج

طرق جديدة بإجمالي أطوال ٤٧٠٠ كم، وتطوير ورفع كفاءة ٢٥٣٠كم طرق ، وتنفيذ ست محاور على النيل، بالإضافة إلى تنفيذ ٢٣٠ عملاً صناعيًّا : كباري سيارات ومشاة، وأنفاق سيارات ومشاة، وإنشاء محور الضبعة بطول ٣١٥كم، بالإضافة إلى إنشاء ٤ وصلات لربطه مع شبكة الطرق القائمة، وإنشاء طريق الجلالة ووصلاته بإجمالي أطوال ١١٧ كم، والذي يربط بين وادي حجول والزعفرانة، وكذا طريق بني سويف بالزعفرانة الجديد ، هذا إلى جانب إنشاء القوس الغربي من الطريق الدائري الإقليمي (من طريق القاهرة/أسيوط الغربي، وحتى طريق القاهرة/الإسكندرية الصحراوي) بطول ١٢٠ كم، وكذا إنشاء طريق شبرا / بنها الحر بطول ٤٠ كم لتخفيف الكثافة المرورية على طريق القاهرة /الإسكندرية الزراعي، وإنشاء محور روض الفرج (المرحلة الثانية) على قطاع النيل الشرقي.

وفيما يخص قطاع السكة الحديد سعت الحكومة لتنفيذ عدد من المشروعات التي تستهدف التطوير الشامل للسكة الحديد، وذلك من أجل تحسين مستوى الخدمة المقدمة للجمهور، وشملت هذه المشروعات تجديد خطوط السكك الحديدية والمعدات بإجمالي أطوال ٤٠٠ كم تقريبًا، وتطوير وتوريد ٣ آلاف عربة و١٨٠ جرارًا، بالإضافة إلى التطوير المدني لعدد ١١٠٠ مزلقان، ونظام الإشارات لعدد ١٠٠٠مزلقان، والتطوير الشامل والصيانة لعدد ١٥٦محطة، وقد تم الانتهاء فعليًّا من عدد من هذه المشروعات، بإجمالي تكلفة تقدر بحوالي ٣,٨مليار جنيه، وجار استكمال باقي المشروعات المخطط الانتهاء منها بنهاية عام ٢٠٢٢م.

وحول قطاع مترو الأنفاق، تمت الإشارة إلى أن الدولة وضعت خطة طموحة تستهدف استكمال الخط الثالث لمترو أنفاق القاهرة الكبرى، وتنفيذ المرحلة الأولى من الخط الرابع، علاوة على تحديث وتطوير الخطين الأول والثاني، كما تم البدء في تنفيذ خط القطار المكهرب (مدينة السلام –العاشر من رمضان–العاصمة الإدارية الجديدة– بلبيس)، وجاري دراسات إعادة تأهيل ترام الرمل (فيكتوريا – المنشية).

وشملت المشروعات التي تم تنفيذها في قطاع مترو الأنفاق خمسة مشروعات لتطوير وتحديث الخطين الأول والثاني لمترو أنفاق القاهرة بإجمالي تكلفة ٣,٩ مليار جنيه، هذا بالإضافة إلى توريد(٢٠) قطارًا مكيفًا للخط الأول لمترو الأنفاق، وكذا تطوير وتحديث (١٧)

قطارًا بمترو الأنفاق، وتوريد وتركيب كاميرات مراقبة بعدد (٤٧) محطة، و١٢٠ جهاز كشف معادن، وتوريد وتركيب ٨٥٠ بوابة و١٠٠ ماكينة تذاكر.

وشهد قطاع الموانئ تنفيذ العديد من المشروعات بتكلفة تقدر بحوالي ٢,٣ مليار جنيه، لاستغلال الموقع الجغرافي المتميز لمصر التي تطل علي بحرين هما: البحر المتوسط والبحر الأحمر بطول ألفي كيلو متر ، بالإضافة إلى قناة السويس كأهم شريان ملاحي عالمي يربط الشرق بالغرب، وقد تضمنت تلك المشروعات إضافة ميناءين، هما : قسطل وأرقين البري؛ لزيادة معدل نقل الركاب إلى ١٦٧ ألف راكب سنويًا بزيادة ٥٥٪، ومعدل نقل السيارات إلى١٧,٥ ألف سيارة سنويًا بزيادة ١٣٪، هذا بالإضافة إلى تطوير وتوسعة ميناء سفاجا، والمرحلتين الأولى والثانية من ميناء الغردقة، والمرحلة الأولى من ميناء السويس، والمرحلتين الأولى والثانية من تطوير ميناء نويبع البحري ليصل إجمالي مساحة موانئ البحر الأحمر ١٣٧٠ ألف متر مسطح بزيادة ٦٣٪ ، مما يسمح بنقل ٣٧٠٠ ألف راكب سنويًا بزيادة ٩٣٪ ، واستيعاب حركة سيارات وشاحنات بمعدل ٩٣٠ ألف وحدة سنويًا بزيادة ٢٤٠٪.

قطاع الإسكان والمرافق وتطوير العشوائيات:

من منطلق اهتمام الدولة بتوفير المسكن الملائم للمواطنين بمختلف طبقاتهم، تم تنفيذ عدد من المشروعات، وصل إلى ما يقرب من ٩١٥ مشروعًا، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي ٨٥ مليار جنيه، وهو ما يأتي في إطار حرص الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وتنفيذ العديد من مشروعات الإسكان التي تتناسب مع الفئات محدودة الدخل ومتوسطة الدخل، من خلال إقامة (٢٧٠) ألف وحدة إسكان اجتماعي، و(٢١) ألف وحدة إسكان متوسط، بالإضافة إلى تنفيذ (١٣) ألف وحدة إسكان شباب، وكذا تنفيذ (٧٣) ألف وحدة لتسكين قاطني الوحدات بالمناطق ذات الخطورة المهددة للحياة؛ وذلك للقضاء على العشوائيات، والعمل على إزالة مصادر الخطورة عن الوحدات التي تحت خطوط الضغط العالي، أو في نطاق التلوث الصناعي.

وفي إطار جهود تحسين خدمات مياه الشرب وسد العجز نتيجة تزايد عدد السكان، فقد شهد قطاع مياه الشرب تنفيذ ما يقرب من ٢٣٦ مشروعًا، بطاقة إنتاجية تقدر بنحو٦,٣ مليون متر مكعب

يوميًّا، وبتكلفة إجمالية تقدر بحوالي ٣١ مليار جنيه، كما تم تنفيذ العديد من محطات المياه المرشحة، وكذا العمل على التوسع في الاستفادة من المصادر البديلة للمياه، كإقامة محطات تحلية مياه البحر، ومحطات إزالة الحديد والمنجنيز للاستفادة من المياه الجوفية، وشملت تلك المشروعات تنفيذ ١١٠ محطات ترشيح بطاقة ٥,٨ مليون متر مكعب يوميًّا ، وكذا تنفيذ ١٥ محطة تحلية بطاقة ٣٨٤ ألف متر مكعب يوميًّا ، بالإضافة إلى تنفيذ ٣١ محطة إزالة حديد ومنجنيز بطاقة ١٥٠ ألف متر مكعب يوميًّا ، وتنفيذ ٦٣مشروعًا مثل : خطوط ناقلة، شبكات، خزانات،..إلخ.

وفي إطار جهود مد خدمات الصرف الصحي لكافة القرى والمدن، فقد قامت الدولة بتنفيذ نحو ٥٨٨ مشروعًا للصرف الصحي، باستثمارات تجاوزت ٢٧,٣ مليار جنيه، حيث تم تنفيذ نحو ٦٦ محطة معالجة صرف صحي بطاقة إجمالية تقدر بـ ٢,٩ مليون متر مكعب يوميًّا، هذا بالإضافة إلى تنفيذ شبكات صرف ومحطات رفع بعدد ٥٢٢ مشروعًا ؛ لزيادة عدد المناطق المخدومة بالصرف الصحي.

قطاع الصحة:

وفي إطار خطة الدولة للارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، تم تنفيذ ما يقرب من ٢٤٧ مشروعًا، بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٢٤ مليار و٦٢٦ مليون جنيه، وقد شملت تلك المشروعات: الانتهاء من الإنشاء والتطوير الشامل، وكذا التجهيزات الطبية لعدد ٣٧٦ مستشفى على مستوى الجمهورية، إلى جانب علاج ما يقرب من ١,٤مليون مريض بفيروس " سي"، بالإضافة إلى إجراء مسح طبي شامل لخمسة ملايين مواطن للاكتشاف المبكر للمصابين بالفيروس، حيث من المستهدف إعلان مصر خالية من مرض فيروس سي في عام ٢٠٢٠، هذا بالإضافة إلى تطوير منظومة الإسعاف، وإضافة ٣٠٠ سيارة جديدة لتغطية شبكة الطرق الجديدة، والانتهاء من قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل.

قطاع الطيران المدني:

تولي الدولة أهمية كبرى لتطوير قطاع الطيران المدني؛ بهدف ربط مصر بالشبكة العالمية بصورة مشرفة، وتم الانتهاء من تنفيذ ٥٤ مشروعًا بتكلفة إجمالية ١٨,٢ مليار جنيه، في

مقدمتها إنشاء خمسة مطارات جديدة، حيث تم الانتهاء من مطار العاصمة الإدارية الجديدة، ومطار البردويل الدولي (المليز)، ومطار سفنكس الدولي، وجار التجهيز للتشغيل، وجار تنفيذ مطارات برنيس ورأس سدر، مع زيادة القدرة الاستيعابية للمطارات القائمة.

كما تم رفع الطاقة الاستيعابية للمباني الجديدة للركاب، وتم تطوير المدارج وإنشاء ممرات خروج؛ لاستيعاب أكبر قدر من الطائرات لتواكب حركة الطائرات، كما تم إحلال وتجديد أسطول الشحن الجوي بطائرات ذات اقتصاديات تشغيل مرتفعة، وبإمكانيات طويلة المدى، وتم تطوير أنظمة الملاحة الجوية، وتم تطوير مراكز الأرصاد ونظام الملاحة الجوية بإحلال وتطوير أنظمة الرادار وحاسبات المراقبة الجوية.

كما تم تطوير المنظومة الأمنية لمباني الركاب، لاستكمال تعزيز أمن المطارات بتكلفة إجمالية بلغت ٣٨٤ مليون جنيه و٣٧,٣ مليون دولار، كما شملت أيضًا تأمين قرى البضائع بالمطارات، وتنفيذ مبنى الركاب بمطار الغردقة في ديسمبر ٢٠١٤م بغرض استيعاب٧,٥ مليون راكب سنويًّا، بالإضافة إلى صيانة الممرات بميناء القاهرة الجوي ورفع كفاءتها، وإنشاء ممرات خروج سريعة في فبراير ٢٠١٦م؛ لاستيعاب أكبر قدر من الطائرات لتواكب حركة الطائرات المستقبلية.

قطاع التضامن الاجتماعي:

تكتسب مشروعات التضامن الاجتماعي أهمية خاصة لما لها من اتصال مباشر بالمواطنين والأسر الفقيرة والأكثر احتياجًا؛ وبلغ إجمالي الأنشطة والمشروعات التي تمت من خلال وزارة التضامن الاجتماعي ٨٠ مشروعًا ونشاطًا مختلفًا ، بقيمة إجمالية ٢٧,٤مليار جنيه، موزعة على عدة مجالات تشمل: الدعم النقدي المشروط، والتأمينات الاجتماعية، والأنشطة الاستثمارية والاجتماعية لبنك ناصر الاجتماعي، وبرامج مكافحة الإدمان، والبرنامج القومي للتغذية المدرسية.

وتم توفير الدعم النقدي المشروط "منح برنامج تكافل وكرامة" لعدد ٢,٣ مليون أسرة، كما استفاد من قروض برنامج " قرض مستورة" للمرأة المصرية ما يقرب من ٦ آلاف حالة، ومن خلال مبادرة "سكن كريم" تم الانتهاء من رفع الكفاءة أو مد وصلات مياه شرب أو وصلات

الصرف الصحي لعدد ٢٢ ألف منزل، كما تم من خلال مبادرة توصيل الغاز الطبيعي للمنازل توصيل الغاز لحوالي ١٥ ألف أسرة فقيرة، وبلغ عدد الأسر المستفيدة ٦٧ ألف أسرة في يونيو ٢٠١٨م، وبلغ عدد الأطفال المستفيدين من البرنامج القومي للوجبات المدرسية حوالي ١١,٢ مليون طفل.

قطاع التعليم:

يعد تطوير التعليم أحد أهم ركائز التنمية للدولة، ومن هذا المنطلق قامت الدولة بتنفيذ مشروعات تعليمية، بتكلفة تصل إلى ١٠,٩ مليار جنيه، تضمنت إنشاء عدة مدارس بجميع المراحل التعليمية، تضم ٤٠ ألف فصل، حيث أسهمت زيادة معدلات إنجاز مشروعات المدارس في تقليل الكثافة الطلابية في الفصول، والحد من تعدد الفترات الدراسية، وتوفير الخدمات التعليمية للمناطق المحرومة، كما تُولي وزارة التربية والتعليم اهتمامًا خاصًّا بتدريب المعلمين والكوادر الإدارية، وكذا تطوير المناهج الدراسية.

وقد تم الانتهاء من تسع مدارس متفوقين، تضم ١٤٤ فصلاً، وبلغ عدد المدارس المصرية اليابانية التي تم الانتهاء منها وتجهيزها لدخول الخدمة التعليمية ٤٥ مدرسة، تضم ٨٣٧ فصلاً، إلى جانب تدريب ١,١ مليون معلم وكادر إداري، بالإضافة إلى ١٣٠ ألف مدرس تعليم فني، وإضافة ١١٦٥ فصلاً جديدًا بالتعليم الفني، وكذلك تطوير ٤٢ برنامجًا دراسيًّا بالتعليم الفني من إجمالي ٢٢٠ برنامجًا، ومحو أمية ٢,٥ مليون مواطن، وإنشاء ٣ مجمعات تكنولوجية.

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

لمواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي قامت الدولة بتنفيذ ١٨٨ مشروعًا متنوعًا في هذا القطاع، شمل إنشاء وتطوير العديد من مؤسسات التعليم العالي، بإجمالي تكلفة بلغ ٨,٤ مليار جنيه؛ مما كان له أثر واضح في زيادة استيعاب أكبر عدد من الطلاب، علاوة على إضافة برامج دراسية مميزة، كما تم تنفيذ العديد من البرامج والمشروعات بقطاع البحث العلمي بما يخدم المجتمع والصناعة.

وقد تضمنت مشروعات التعليم العالي إنشاء جامعة العريش، وتأتي ضمن خطط الدولة لتنمية

إقليم شمال سيناء، ليصبح لدينا ٢٤ جامعة حكومية، وزيادة عدد كليات الجامعات الحكومية بواقع ٧٣ كلية، ليصل إجمالي الكليات الحكومية إلى ٤٦٥ كلية، كما تم زيادة المستشفيات الجامعية إلى ١٠٨ مستشفيات، وزيادة عدد الجامعات الخاصة بواقع ثمان جامعات، باستثمارات غير مباشرة قدرها ٦,٤مليار جنيه، ليصل إجمالي الجامعات الخاصة إلى ٢٦ جامعة.

وفي مجال البحث العلمي، زادت أعداد المشروعات البحثية إلى ١٢٣٢٢مشروعًا، بمعدل زيادة قدرها ٢٣٢٪ عن الفترة السابقة، وبلغ أعداد المبعوثين المصريين للحصول على درجات جامعية عليا وفي مهمات علمية ٩٥٠ مبعوثًا خلال عام٢٠١٧م، كما بلغ عدد الأبحاث المنشورة دوليًّا للمصريين ١٨,٩ ألف بحث، وارتفع ترتيب مصر للمرتبة ٣٥ عالميًا في مجال الأبحاث العلمية على مستوى العالم، وتم دعم إنشاء ٥٦ معملاً مركزيًّا بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية .

قطاع الموارد المائية والري:

حرصًا من الدولة على تنمية موارد مصر المائية وتحقيق أقصى استفادة منها؛ قامت الدولة بإنهاء ٨٩٣ مشروعًا، بتكلفة إجمالية قدرها ١٥,٢٢٧ مليار جنيه، وذلك في مجالات إنشاء وتدعيم القناطر ، وحماية الشواطئ وتدعيمها، وتنمية وتطوير مجرى النهر وفرعيه، والآبار، وكذلك أعمال الحماية من السيول، وتنمية منابع نهر النيل، وتدعيم السد العالي، وتطوير الخطة المتكاملة.

وتم إنشاء قناطر أسيوط الجديدة، وذلك بهدف تحسين الري بزمام ترعة الإبراهيمية (مساحة حوالي١,٦٥ مليون فدان)، وتوليد طاقة كهربائية نظيفة بإجمالي ٣٢ ميجا وات، وتطوير الملاحة النهرية من خلال إنشاء هويسين ملاحيين بعرض ١٧ مترًا، فضلاً عن إنشاء محور مروري حمولة ٧٠طنًّا لربط ضفتي النهر، كما تم الانتهاء من حفر وتجهيز ١٠٧٠ بئرًا جوفيًّا بهدف استصلاح أراضٍ جديدة بالاعتماد على مصادر مائية غير تقليدية.

كما تم وضع خطة بمعرفة وزارة الموارد المائية والري لتنفيذ أعمال الحماية من السيول بمختلف محافظات الجمهورية ، وجار التنفيذ طبقًا للأولويات، وتم أيضًا تنفيذ أعمال مآخذ على ترعة الشيخ جابر الصباح بهدف استصلاح ١٥٠ ألف فدان بشمال سيناء.

قطاع التجارة والصناعة:

تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بقطاع التجارة والصناعة، لما له من دور أساسي في تنمية الصادرات وإتاحة فرص الاستثمار الصناعي، حيث تم ضخ استثمارات بإجمالي قيمة ٢٨,٥٢٩ مليار جنيه للانتهاء من تنفيذ ١٠٩ مشروعات من أهم هذه المشروعات: المرحلة الأولى من مدينة الروبيكي للجلود، حيث تم نقل أصحاب الورش ومعداتهم، وبدأ التشغيل والإنتاج الفعلي، ويبلغ معدل إنتاج الجلود فيها ٢٥٠ مليون قدم سنويًّا، بزيادة قدرها ٢٨٠٪ عن الوضع الحالي؛ مما يضاعف من قيمة الصادرات المصرية من الجلود.

كما تضمنت المشروعات تنفيذ مدينة الأثاث بدمياط، والتي تعتبر مدينة متكاملة تتيح الصناعات التكميلية والمعارض والمخازن، وإقامة مجمع الصناعات البلاستيكية، ويتكون من ١٨٠ مصنعًا بمساحة ١٠٠م٢ ، و٦٠ مصنعًا بمساحة ٢٠٠متر مربع، بالإضافة إلى مبانٍ إدارية وخدمية ومحطة معالجة للصرف الصحي، وكذا الانتهاء من خطي ٣، ٤ لإنتاج الأسمنت بمجمع مصانع أسمنت العريش، لزيادة الطاقة الإنتاجية للمصنع بمعدل ٣,٦ مليون طن سنويًّا.

كما تم الانتهاء من إصدار قانون تيسير منح التراخيص الصناعية، وبلغ إجمالي الاستثمارات الصناعية غير شاملة تكرير البترول خلال الأربعة سنوات السابقة١٤٢,١ مليار جنيه، وبلغ إجمالي الناتج المحلي للصناعات التحويلية ٦٩٤ مليار جنيه، وتم حصر كافة المصانع المغلقة والمتعثرة، وتشغيل ٦٦ مصنعًا من إجمالي ١٣٥ مصنعًا منها، وإنشاء صندوق بقيمة ١٥٠ مليون جنيه لإنعاش ٧٤ مصنعًا متعثرًا منها، كما تم الانتهاء من خريطة الاستثمار الصناعي بالمحافظات، وإعداد النافذة الإلكترونية، وتم طرح ٣٠ مليون متر مربع في الفترة ٢٠١٦م-٢٠١٨م للمستثمرين.

قطاع التموين:

حرصًا على توفير السلع الأساسية للمواطنين، وتوفير المخزون الإستراتيجي من المواد التموينية، فقد قامت الدولة بالتوسع في مشروعات إنشاء صوامع الغلال، والسلاسل التجارية، والمناطق اللوجيستية؛ حيث تم الانتهاء من تنفيذ ١٢٦ مشروعًا بتكلفة ٨,٨٣ مليار جنيه، مما

أسهم في تنشيط قطاع التجارة الداخلية، وانعكس إيجابيًّا على توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة وجودة عالية، وتوفير المخزون الآمن من المواد والسلع التموينية.

وأوضح التقرير أن تلك المشروعات قد تضمنت الانتهاء من تنفيذ ٢٦ صومعة لتخزين القمح والغلال، بإجمالي سعة تخزينية ١,٥ مليون، بالإضافة إلى الانتهاء من تطوير ١٠٥ شون وهناجر، منها ٩٣ هنجرًا تم تجهيزها بمنظومة بلومبرج الأتوماتيكية، وكذا تطوير الشّون الترابية بإقامة ٨٢ هنجرًا و ٦ صوامع معدنية سعة ٦٠ ألف طن ؛ وذلك للحفاظ على القمح كسلعة إستراتيجية. وأضاف التقرير أنه تم توفير ٧١٧ عربة ثلاجة تعمل كمنفذ بيع متنقل لتوفير السلع الغذائية، كما تم البدء في تنفيذ ٤ مناطق تجارية ولوجيستية بالغربية والشرقية والبحيرة. وفي إطار خطة تطوير ورفع كفاءة مطاحن الدقيق، فقد تم الانتهاء من رفع الطاقة الإنتاجية لمطحني تبارك ببني سويف وبني مزار بالمنيا من ٣٧٥طن يوميًّا إلى ٦٦٠ طن/يوم، وتم أيضًا الانتهاء من تطوير سوق الجمعة بمحافظة الإسماعيلية.

قطاع البيئة:

في مجال تحسين البيئة والحفاظ عليها، تم الانتهاء من تنفيذ ٣٩ مشروعًا وبرنامجًا بإجمالي تكلفة ٧,١٨٦ مليار جنيه، حيث تهدف هذه المشروعات والبرامج إلى معالجة المنشآت ذات الصرف المباشر على نهر النيل للحد من ذلك وتجريمه، وحماية طبقة الأوزون عبر التطبيق الفعلي لنظم إدارة الطاقة، إلى جانب تطوير منظومة جديدة لإدارة المخلفات البلدية، وكذلك تطوير برامج الرصد البيئي، وزيادة عدد محطات الرصد.

وأشار الكتاب إلى أن جهود الوزارة شملت تحسين نوعية مياه الصرف الصناعي من خلال تطوير وحدة الاستخلاص، وكذلك تنفيذ برنامج رصد الانبعاثات الناتجة عن المنشآت الصناعية وربطها بالشبكة القومية لجهاز شئون البيئة؛ مما يسهم في الحد من التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع إعادة استرجاع مياه الصرف الصناعي بعد معالجتها، وإنشاء مصنع إعادة تدوير البطاريات المستهلكة والتالفة بنظام أوتوماتيكي. كما تضمنت جهود الوزارة تنفيذ ١١٠ مشروعات بيئية في ٩٧ شركة بإقليمي الدلتا والصعيد؛ مما أسهم في خفض أحمال تلوث الهواء والماء والمخلفات الصلبة، وكذلك إنشاء مصنع جديد

لتدوير المخلفات بالعدوة بمحافظة المنيا، ودعم منظومة إدارة المخلفات البلدية بمحافظة الإسكندرية ، وكذلك تدوير المخلفات الزراعية قش الأرز كبرنامج سنوي في ٦ محافظات بإجمالي ، ودعم مشروعات التحكم في التلوث الصناعي بالمنشآت الصناعية بالقطاعين الخاص والعام .

قطاع الشباب والرياضة:

من منطلق اهتمام الدولة بقطاع الشباب والرياضة، وحرصًا منها على تنمية مهارات الشباب والنهوض ببعض الأنشطة الرياضية، تم تنفيذ ٥٩ مشروعًا، بتكلفة تصل لنحو ٤,٧ مليار جنيه، شملت تطوير ٤٠٠٠ ملعب ومركز شباب، وذلك بإنشاء ملاعب خماسية وقانونية، وكذا إنشاء حمامات سباحة تدريبية، وتطوير بيوت الشباب لاستقبال الشباب في كافة المحافل، وكذا رفع كفاءة المدن الشبابية ومراكز التدريب والتعلم المدني.

وفي هذا الإطار أوضح الكتاب، أنه تم تنفيذ ٢٨٦١ ملعبًا، وإنشاء واستكمال وتطوير المدن الشبابية، وتطوير ٢٤٦ مركز شباب، منها ١٦٩ بالقرى الأكثر احتياجًا، بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق تحيا مصر، فضلاً عن إنشاء صالات مغطاة ، وإنشاء مراكز للتنمية الشاملة، و إنشاء ٤٤ حمام سباحة، فضلاً عن إنشاء ١٩ مركز شباب في القرى ذات الكثافة السكانية، وتطوير ٥ بيوت شباب، بالإضافة إلى إنشاء واستكمال وتطوير المدن الشبابية بمدن: شرم الشيخ ، وبورسعيد، والغردقة، وأبي قير، وأسوان، والأقصر.

قطاع الداخلية:

في إطار سعي الدولة إلى تعزيز شعور المواطنين بالأمن والتواجد الشرطي، وتيسير الخدمات المقدمة للمواطنين، مع استحداث الخدمات الإلكترونية، وتطوير أماكن تقديم الخدمات الجماهيرية بالأقسام والمراكز، تم الانتهاء من ١٠٤ مشروعات، بتكلفة إجمالية ٣,٣٩ مليار جنيه.

وتم إنشاء مقر جديد لوزارة الداخلية بالقاهرة الجديدة؛ لتوفير الاحتياجات الفنية المطلوبة للضباط والعاملين بالوزارة ، بما يمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة، بالإضافة إلى حل المشكلة المرورية بمنطقة وسط البلد بعد نقل الديوان القديم، كما تم إنشاء مجمع شرطة

حلايب لخدمة أهالي المنطقة وتعزيز التواجد الشرطي بالمناطق الحدودية، وإنشاء المعهد القومي لتدريب القوات الخاصة، بهدف رفع كفاءة الضباط والعاملين؛ مما يسهم في أداء مهامهم بشكل أفضل، فضلاً عن تطوير ورفع كفاءة الأقسام، بالإضافة إلى إنشاء ٨٣٠ منفذًا لتوفير السلع لغذائية للمواطنين.

وأسفرت المجهودات الشرطية عن: خفض معدلات الجريمة، وانحسار معدل الضربات الإرهابية، حيث تم إجهاض وضبط نحو ٩٩٢ بؤرة إرهابية، كما شهد عام ٢٠١٧م وحده استهداف نحو ٦٥٩٢ من المناطق الخطرة، وضبط حوالي ١٢٩ ألف قطعة سلاح.

قطاع الزراعة:

حرصًا من الحكومة على الاستفادة القصوى من الرقعة الزراعية، وتنمية وتطوير الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية، فقد كثفت الدولة جهودها في هذا الإطار لتنفيذ ٧٥ مشروعًا، بتكلفة نحو ١٧,٥ مليار جنيه، شملت استصلاح الأراضي، وتحسين كفاءة الري الحقلي بهدف ترشيد استهلاك المياه، وزيادة الرقعة الزراعية، وإنشاء الصوامع والهناجر لاستيعاب قدرات تخزينية فائقة، لتخزين القمح باعتباره سلعة إستراتيجية.

وتضمنت المشروعات تطوير الري الحقلي لمساحة ١٠٠ ألف فدان بمحافظتي البحيرة وكفر الشيخ، بهدف تحسين كفاءة الري الحقلي وتوفير المياه وزيادة الرقعة الزراعية، إلى جانب استصلاح مساحة ١٥ ألف فدان بمركز بئر العبد بشمال سيناء؛ بهدف توسيع الرقعة الزراعية وخلق مجتمعات جديدة، كما قام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بتنفيذ عدد من المشروعات في قطاع الزراعة، أهمها : تنمية الثروة الحيوانية بتسمين ٢٠٠ ألف رأس ماشية، وإنشاء ١٨٦ صوبة زراعية بقاعدة محمد نجيب العسكرية، ومشروع الاستزراع السمكي في بركة غليون، ويشمل ١٣٥٩ حوضًا، بالإضافة إلى ترع ومصارف بإجمالي أطوال ١٠٧كم.

وفي إطار المشروع القومي لاستصلاح مليون ونصف المليون فدان، تم البدء في المشروع القومي للغذاء الذي يهدف إلى إنشاء ١٠٠ ألف صوبة زراعية على مساحة ١٠٠ ألف فدان في ٧ مناطق مختلفة، ويهدف المشروع إلى تعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض

والمياه، وإتاحة فرص عمل جديدة بمناطق الاستصلاح المستهدفة ، وزيادة معدلات التصدير من المنتجات الزراعية لدعم الاقتصاد القومي ، حيث تصدر مصر العديد من المحاصيل الزراعية ، خاصة الخضراوات والفاكهة للعديد من الأسواق العالمية ، حيث تستهدف مصر زيادة الصادرات الزراعية، خاصة في ظل ضبط المواصفات وتطوير منظومة الحجر الزراعي .

قطاع السياحة:

تم الانتهاء من تنفيذ ٣٩ مشروعًا متنوعًا في قطاع السياحة، تضمنت إنشاء وتطوير فنادق ومراسٍ نيلية ومناطق سياحية، بإجمالي استثمارات ٥,٤ مليار جنيه، كما تم اتخاذ عدة إجراءات لتشجيع التدفق السياحي، أهمها تنفيذ حملة دولية للتسويق السياحي لمدة ٣ سنوات انتهت في أغسطس ٢٠١٨م.

وتضمنت المشروعات السياحية تطوير وإنشاء ١٠ فنادق أهمها : تطوير فندق النيل ريتز كارلتون، و إنشاء فندق شتايجن بيرجر التحرير ، وإنشاء فندق ومركز مؤتمرات الشويفات ، كما تم تطوير البنية الأساسية للمناطق السياحية والمراسي النيلية ، ومن ذلك: استكمال شبكة طرق مركز نبق السياحي بطول ٦ كم ، والانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية من تطوير المراسى النيلية على مسار الرحلات النيلية الطويلة.

قطاع الآثار:

في إطار الحفاظ على الآثار المصرية وترميمها، وحفظ المقتنيات الأثرية وعرضها بشكل لائق، ورفع كفاءة الأماكن الأثرية وتأهيلها للسياحة لزيادة موارد الدولة والتعريف بالحضارة المصرية؛ تقوم الدولة بتنفيذ الكثير من المشروعات، أبرزها : المتحف المصري الكبير، بالإضافة إلى المشروعات التي تم الانتهاء منها مؤخرًا والبالغ عددها ٥٩ مشروعًا، بإجمالي تكلفة تقدر بحوالي ٢٠ مليار جنيه.

وأوضح الكتاب، أنه تم الانتهاء من المرحلة الأولى وقاعة العرض المؤقتة لمشروع " المتحف القومي للحضارة المصرية"، وإعادة إعمار متحف الفن الإسلامي بباب الخلق، والانتهاء من تنفيذ متحف المجوهرات الملكية بالإسكندرية ، ومتحف قصر المنيل، كما تم

الانتهاء من تنفيذ ٤ متاحف قومية بمحافظات مطروح وسوهاج والسويس والإسماعيلية ، والانتهاء من ترميم متحفي ملوي وتل بسطا، بالإضافة إلى متحف كهف روميل بمطروح، وتطوير المنطقة الأثرية بهضبة الأهرامات ، هذا بالإضافة إلى الانتهاء من تطوير موقع التراث العالمي بدهشور، ومنطقتي آثار ميت رهينة وسقارة ، والانتهاء من أعمال إضاءة معبد الأقصر، وإنارة الرامسيوم و ثلاث مقابر بوادي الملوك، وكذلك افتتاح قطاعات من طريق الكباش، وترميم ٩ مساجد تاريخية.

قطاع الاتصالات:

عملاً على النهوض بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ ليصبح ضمن أهم القطاعات متسارعة النمو، والتي تضيف فرص تشغيل كثيرة وعوائد كبيرة إلى الخزانة العامة، فقد تحولت الشركة المصرية للاتصالات إلى مشغل وطني متكامل لخدمات الاتصالات، وزادت مساهمتها في الخزانة العامة لتصل إلى ٨,٢٢ مليار جنيه، كما تم تنفيذ مشروعات بإجمالي استثمارات بلغت نحو ٢ مليار جنيه، وبلغ عدد الشركات العاملة في قطاع الاتصالات ١٦١١ شركة تضم ١٥٠ ألف عامل، وحققت الهيئة القومية للبريد أرباحًا بلغت ٣ مليارات جنيه، وأصبحت تقدم خدمات إلكترونية متكاملة من خلال ٤٠٠٠ مكتب بريد، كما تم الانتهاء من تغطية أكثر من ٢٥٠٠ كم من الطرق الجديدة، والمناطق والطرق النائية بسيناء والصحراء الشرقية والغربية بخدمات التليفون المحمول.

كما تم إنشاء المناطق التكنولوجية بمدينتي برج العرب وأسيوط، و ميكنة منظومة العمل بمكاتب التوثيق؛ مما كان له أكبر الأثر في تيسير دورة العمل.

مشروعات قومية جديدة تستهدف تنمية سيناء:

تستهدف مصر في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي إعطاء دفعة قوية للمشروعات القومية، والتي تمثل بدورها أحد أهم دعائم النمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار استكملت مصر مشروعات تنمية المنطقة الاقتصادية المحيطة بقناة السويس، واستحوذت مشروعات البنية التحتية على قدر كبير من اهتمام الدولة، لتحقيق الربط بين سيناء والوادي من خلال حزمة

من المشروعات التنموية المتكاملة شملت: شق الأنفاق العملاقة أسفل القناة، وتشييد سلسلة من الكباري العائمة تربط ضفتي القناة بشكل مباشر، وذلك تحت إشراف الهيئة الهندسية بخبرات مصرية عبر ٤ شركات وطنية.

- منظومة الأنفاق أسفل قناة السويس "الأضخم في تاريخ مصر":

تعاقدت مصر مع شركات ومكاتب عالمية لتقديم الاستشارات الهندسية الفنية، ولتحقيق قيمة مضافة للمشروع، وتم الاستعانة بعدد ٤ ماكينات حفر عملاقة من شركة herrkchant الألمانية- التي تعد من أفضل الشركات العاملة في هذا المجال- لتكون مملوكة للقوات المسلحة؛ بهدف ترشيد تكلفة التنفيذ، وهو ما أدى بالفعل إلى خفض التكلفة بنحو ٢٥٪ ، فضلاً عن تدريب ٤٠ مهندسًا مصريًّا لمعاونة الشركة في أعمال الحفر، وتم تجميع الماكينات بسواعد مصرية في مارس ٢٠١٦م لتبدأ أولى أعمال الحفر الفعلية في مطلع يونيو ٢٠١٦م، كما تم بناء المصانع والمحطات المكملة لأعمال التنفيذ، ومنها: مصنعان لإنتاج الحلقات الخرسانية، ومحطتان لتوليد الطاقة، و٤ خزانات مياه أرضية، كل خزان بسعة ٦ آلاف متر مكعب.

كما قامت الهيئة الهندسية بمد جسور التعاون مع كبريات الشركات العالمية لتقديم الاستشارات الفنية تحقيقًا لمعنى القيمة المضافة، وتقع الأنفاق أسفل قناة السويس بمنطقة شمال الإسماعيلية، تربط الطريق الدائري بالإسماعيلية وطرق بورسعيد وطريق رأس سدر والقنطرة شرق، كما يتم ربطها بمجموعة من الممرات العرضية المتكررة كل ٥٠٠ متر من طول النفق، والتي تستخدم في عمليات إخلاء الأفراد في حالات الطوارئ؛ لزيادة معدلات الأمان.

- مجموعة الكباري العائمة:

قطعت هيئة قناة السويس خطوات سريعة وحاسمة في تنفيذ مخطط الدولة نحو ربط سيناء بالوادي؛ عبر إنشاء عدد من الكباري العائمة بطول المجرى الملاحي للقناة كمحور رئيس بالمشروع القومي لتعمير سيناء؛ لتخفيف حالات تكدس المواطنين والمركبات، فضلاً عن تحقيق حزمة من الأهداف الإستراتيجية في ذات الوقت تشمل:

١- تأمين إمدادات المواد الخام للمنشآت الصناعية القائمة.

٢- دفع عجلة التنمية، وإنشاء المجمعات الصناعية الجديدة.

٣- تنشيط حركة التجارة، ونقل البضائع بمختلف أنواعها.

٤- خدمة المدن العمرانية الجديدة المطلة على القناة، ضمن الخطة القومية للتنمية العمرانية.

وقد تم افتتاح كوبري النصر العائم في المرحلة الأولى في ديسمبر عام ٢٠١٦ م بمنطقة الرسوة، ويصل طوله إلى ٤٢١ مترًا، وتقدر طاقة العبور اليومية بـ ٢٠ ألف مركبة، بالإضافة إلى ١٢٠٠ مركبة بحمولات تصل إلى ٧٠ طن لكل منها، ويهدف إلى تسهيل عبور المواطنين أثناء انتقالهم بين مدينتي بورسعيد وبورفؤاد، من أجل رفع المعاناة عن الأهالي والوافدين بين شرق وغرب قناة السويس، فضلاً عن توفير ملايين الجنيهات التي تنفق سنويًّا على تشغيل وصيانة المعديات، بالإضافة إلى استيعاب حركة نقل الحاويات للمشروعات اللوجيستية لمشروع تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس؛ بهدف تعزيز قدرات الاقتصاد المصري.

- مشروع الاستزراع السمكي في منطقة أحواض الترسيب شرق القناة:

يقام مشروع الاستزراع السمكي في منطقة شرق القناة على مساحة ٧٥٠٠ فدان من المياه المالحة، ويسهم المشروع في تنفيذ أهداف السياسة العامة للدولة من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك عالية الجودة؛ لتغطية العجز في البروتين الحيواني، وتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، كما يسهم في:

- تنمية منطقة قناة السويس، وسيناء، وخلق مجتمعات عمرانية جديدة بها.

- تكوين مجتمعات إنتاجية متكاملة تعتمد على الإنتاج السمكي.

- توفير نحو ١٠ آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في كافة المهن والتخصصات في هذا المجال.

وتمثل منطقة شرق قناة السويس موقعًا مناسبًا للاستزراع البحري؛ لما تملكه من مقومات

عديدة، منها: توافر الموارد الأرضية المناسبة للاستزراع البحري "أحواض الترسيب، والمياه المالحة"، كما أنها مكان نموذجي بالقرب من روافد البحر المتوسط والبحر الأحمر وقناة السويس، وتوافر مصادر الذريعة للأسماك البحرية، وتوافر الكوادر الفنية المؤهلة للاستزراع البحري.

إن مثل هذه المشروعات تعكس التزام مصر بإحداث تنمية حقيقية في سيناء، حيث إنها تأتي ضمن حزمة كبيرة من المشروعات التنموية والخدمية، ومشروعات البنية التحتية؛ وفقًا لإستراتيجية شاملة تحقق الارتقاء بالقوى البشرية، واستغلال الموارد المتاحة، وتضع سيناء في مصاف المناطق الجاذبة للاستثمار.

- المدينة النسيجية الجديدة:

وتعد أول منطقة حرة عامة في المنيا، حيث جاء قرار مجلس الوزراء - في مطلع ديسمبر ٢٠١٧م - بالموافقة على إنشاء أول منطقة حرة عامة في محافظة المنيا مخصصة بالكامل للصناعات النسيجية ؛ تتويجًا للجهود التي تبذلها الدولة نحو تعزيز المناخ الاستثماري في صعيد مصر من أجل تحقيق التنمية المتكاملة، وتوفير فرص عمل جديدة؛ لرفع مستويات المعيشة في تلك المحافظات، كما أنه يعد أحد حلقات الجهود الرامية إلى إحياء الصناعات النسيجية الوطنية واستعادة ريادتها في الاقتصاد المصري من خلال آلية المناطق الحرة - التي تعمل الدولة على زيادة عددها على مستوى الجمهورية - لكونها أحد أهم أدوات الاستثمار التي تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ونقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة؛ بما يسهم في تطوير الطاقات الإنتاجية للصناعات النسيجية المحلية والارتقاء بمستوى جودة منتجاتها، وبالتالي إتاحة الفرصة لدخولها مختلف الأسواق الخارجية بأسعار تنافسية.

هذا، ويأتي إنشاء المنطقة الحرة النسيجية بالمنيا متماشيًا مع إستراتيجية وزارة الصناعة والتجارة ٢٠١٧ - ٢٠٢٠م، والتي ترتكز إحدى محاورها الرئيسة على التنمية المستدامة للصادرات المصرية، وخاصة من القطاعات الواعدة كقطاع الصناعات النسيجية؛ لزيادة موارد

البلاد من النقد الأجنبي وخفض عجز الميزان التجاري.

وتستهدف المنطقة الحرة النسيجية تحويل مصر بصفة عامة والمنيا بصفة خاصة إلى مركز إقليمي ومحوري للصناعات النسيجية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وتلبية احتياجاتها من المواد والمنتجات النسيجية.

شهادة للمشروعات الكبرى القومية

– هذه الإنجازات وغيرها جعلت مجلة الإيكونومست – وهي رائدة المجلات العالمية المتخصصة في الاقتصاد– تشيد بها؛ حيث أصدرت الوحدة الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية تقريرها السنوي عن الوضع الاقتصادي في مصر وتوقعاتها لتطور الأوضاع خلال الفترة المقبلة، حيث أكدت نظرتها الإيجابية للاقتصاد المصري في عام ٢٠١٨م، والتي يعززها ارتفاع معدلات إنتاج الغاز الطبيعي، واستمرار تراجع معدلات التضخم ، وتحسين الأوضاع المالية في ظل استمرار برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ ليشهد عجز الموازنة تراجعًا تدريجيًّا، كما توقعت أن يستمر تراجع الضغوط التضخمية خلال عام ٢٠١٨م، أشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن تتركز الاستثمارات الجديدة في قطاعات البناء والتشييد والبنية التحتية والطاقة .

رابعًا: الإصلاح الاقتصادي ودوره في بناء الدولة:

ألقى برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي تطبقه الحكومة منذ عام ٢٠١٦ م بآثاره الإيجابية على عدد من المحاور المهمة، أبرزها مواجهة المخاطر الاقتصادية العالمية التي تشهدها أسواق المال العالمية.

كذلك أسهمت في خلق القدرة المالية اللازمة لتوفير الاحتياجات الإستراتيجية للمواطن من سلع ومرافق، فضلاً عن مزيد من الإنفاق على تحسين الخدمات الصحية، وكذلك الخدمات التعليمية، ومشروعات الإسكان.

ويسعى برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية في ضوء الاستحقاقات الدستورية، مع استمرار الإصلاحات الجذرية الهيكلية والمؤسسية، وتدرك الحكومة أن التنمية المستدامة وبناء الدولة لن يتحققا إلا من خلال التنفيذ الدقيق لبرنامج متكامل للإصلاح يشتمل على إصلاحات اقتصادية واجتماعية، بحيث يتم تحديد الأولويات وإدراج التحديات والتعامل معها بشكل متكامل ومتناسق.

ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق نمو مستدام، وإعادة الاستقرار الاقتصادي، وخلق فرص عمل من خلال ثلاثة محاور لتحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتنفيذ إصلاحات هيكلية وبرامج متكاملة للحماية الاجتماعية، ويدعم هذا البرنامج بشكل كبير من المؤسسات الدولية لزيادة الثقة في البرنامج من المؤسسات المالية الدولية، وعلى مدار الأعوام الثلاثة الماضية، تم تنسيق الجهود بين الأجهزة الحكومية المصرية والبنك المركزي المصري لضمان نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتصدي لتحديات سعر الصرف، والبطالة، والدين العام، وعجز الموازنة.

وبالتوازي مع إسهام البرنامج الإصلاحي في ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لمصر إلى مستويات غير مسبوقة، بالإضافة إلى تحقيق فائض أساسي في ميزانية الدولة لأول مرة منذ فترة طويلة، جلبت الإصلاحات الاقتصادية العديد من التحديات الاقتصادية، والتي جعلت البنك الدولي يركز على مشاريع الضمان الاجتماعي التي تدعم الفئات الأكثر احتياجًا في مصر.

ويستهدف البرنامج الإصلاحي توفير مزيج من البرامج التي تعزز معدلات نمو اقتصادي أسرع وأعلى، وتسمح للقطاع الخاص بالتوسع والنمو، ولكن أيضًا مع برامج الحماية الاجتماعية التي تدعم الطبقات ذات الدخل المنخفض، مما سيوفر المزيد من فرص العمل التي من شانها تحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

وقد أثرت إجراءات الإصلاح الاقتصادي الصارمة على رؤية مصر ٢٠٣٠م، والذي انعكس على قطاعات الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل في:

١- أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار:

تشير الإحصاءات إلى ارتفاع إجمالي الاستثمارات المنفذة في مصر خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧م لتبلغ نحو ٧٢١,١ مليار جنيه، بارتفاع قدره ٢٠٦,٨ مليار جنيه مقارنة بالعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦م.

وتشمل هذه الاستثمارات ثلاثة قطاعات أساسية هي: البنية الأساسية والتنمية البشرية والقطاعات الإنتاجية، ولكن أكثر هذه القطاعات استفادة هو القطاع العقاري، حيث نفذت وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة العديد من الاستثمارات العامة على مدار الفترة الماضية، وعليه قامت الوزارة بتطوير ٣٠ مدينة جديدة بمساحة كلية نحو ١,١ مليون فدان، كما سجل قطاع التشييد والبناء نموًا بنسبة ٥,٤٪، وهذا بخلاف استثمارات القطاع الخاص في المجالات العمرانية المختلفة.

٢- أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على قطاع الصناعة:

نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، حيث أظهرت أحدث المؤشرات أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧م بنحو ٥,٣٪، مقارنة ب٤,٢٪ خلال العام المالي السابق، و٤,٣٪ خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥م.

قادت الأنشطة التي حققت نسب نمو التطور في نمو الناتج المحلي، فقطاع الغاز الطبيعي حقق نموًا بنسبة ١٩,٢٪ نتيجة نمو الإنتاج من الغاز الطبيعي في ضوء بدء الإنتاج من حقل ظهر، ووصول نسبة الاكتفاء الذاتي من الغاز إلى ٩٠٪.

وجاء قطاع التشييد والبناء في المرتبة الثالثة للقطاعات التي قادت النمو الاقتصادي، حيث حقق نموًا بواقع ٩,٥٪، وأسهم قطاع الاتصالات أيضًا في نمو الناتج المحلي بعدما حقق نموًا في حدود ١٠٪ ، في ضوء التحسن الملحوظ في مؤشرات أداء شركات الاتصالات، ومنها نمو عدد مشتركي الإنترنت بما يتجاوز ٢٣٪.

٣- أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على قطاع التجارة:

تَرَاجُع عجز الميزان التجاري ما بين الصادرات والواردات المصرية مع مختلف دول العالم، ليصل إلى نحو ٣٧,٢٧٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧م، بانخفاض قدره ١,٢ مليون دولار مقارنة بالعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦م، حيث شهد العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧م ارتفاعًا في الصادرات المصرية لتسجيل ٢٥,٨٢ مليار دولار مقابل ٢١,٧٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق، وانخفاضًا في الواردات المصرية لتسجل ٦٣,١ مليار دولار مقابل ٥٩ مليار دولار.

وقد أسهم في هذا التراجع ارتفاع حجم الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي، لتبلغ نحو ٨,٩٧ مليار دولار، مقارنة بنحو ٧ مليارات دولار للعام المالي السابق، وذلك في مقابل واردات سجلت نحو ١٦,٧ مليار دولار مقارنة بنحو ١٥,٨ مليار دولار خلال الفترة نفسها، ويعد الاتحاد الأوروبي أهم شركاء مصر التجاريين.

الهوامش :

(١) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، مجلة الإمام، الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٧م، ص ٢٠.